å..bOF « ..UM ò‡ b U *« ÂUF « 5 _«

لن نقبل بتأجيل الانتخابات ولانخشى تهديد المشترك

تناول الشيخ سلطان البركاني الأمين العام المساعد لقطاع الشئون السياسية والعلاقات الخارجية في حديث لقناة «السعيدة» مجمل القضايا السياسية والاقتصادية المثارة في الساحة الوطنية ومواقف المؤتمر إزاء ضجيج المشترك حول الانتخابات وغيره من القضايا الوطنية الهامة.. ونظراً لأهمية ما في الحوار تعيد «الميثاق» تعيد نشره تعميماً للفائدة.

يشرفنا ان نستضيف الشيخ سلطان البركاني الأمين العام المساعد ليحدثنا عن الراهن والأزمة السياسية من وجهة نظر المؤتمر الشعبي العام.. أين وصلت استعدادات المؤتمر للانتخابات البرلمانية القادمة..؟!

- أولاً تكرار الحديث عن أزمة، اعتقد أن البلد والملتزمين بالديمقراطية ليسوا في أزمة.. الأزمة الموجودة في مخيلات وأوساط من يعملون خارج النظام والدستور والقانون.. ومن يحاولون ركوب موجة بعض القضايا او الالتفاف على العملية الديمقراطية.. نحن في المؤتمر ماضون في الانتخابات.. ونحترم الدستور والقانون ولا نعتقد أن اللعب بالاستحقاقات يخدم الديمقراطية أو يخدم مصلحة اليمن لأن اليمن تميزت بإجراء الانتخابات في مواعيدها.. فإذا ما حاولنا اليوم أن نسقط هذا الالتزام لإرضاء الطرف هذا او ذاك فإننا سندخل أزمات في المستقبل ، سنصنعها بأيدينا .. سنحول قضية الانتخابات الى قضية هزلية..الخ.. أعتقد أن احزاب المعارضة مهيأة لإجراء الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني كذلك.

على أي أساس تحكم أن أحزاب المعارضة مهيأة لإجراء الانتخابات.. وهناك تجييش للشارع من أحزاب المعارضة الرئيسية «المشترك»..؟!

- بقية احزاب المعارضة ، كما أن المعارضة ليست حكراً على «المشترك».. فهناك أحزاب لها تاريخ طويل ولها وجود قبل المؤتمر وقبل الاشتراكي وقبل الاصلاح .. ربما مرحلة من المراحل وضعتها في هذا الاطار..

هل تراهن على أحزاب كرتونية..؟

- أعتقد انه عندما ترونها بعد ٢٧ ابريل القادم في البرلمان سيتغير هذا المفهوم ولن تكون أحزاباً كرتونية.. وربما كانت لها ظروف معينة في فترة سابقة ربما حالت احزاب المشترك دون حضورها وجعلت هذه الاحزاب غائبة باستمرار باعتبار ان المؤتمر والحزب الاشتراكي كانا في وقت من الأوقات طرفي التحالف ثم انضم اليهما الاصلاح... واعتبروا أنهم البلد وتجاهلوا بقية القوى السياسية..

قلت انه لا توجد أزمة سياسية وأن الأزمة في مخيلة «المشترك» .. هل كل ما يجري في البلاد من احتقان سياسي في المحافظات الجنوبية.. من هذا الغليان لأحزاب المعارضة وارتفاع صوتها في الشارع ولا توجد أزمة.. كيف إذا هي الأزمة من وجهة نظركم..؟!

- أنا سأجيب من آخر السؤال أولاً قضية المعارضة واللجوء للضجيج في الشارع.. المعارضة لو كانت تمتلك وزناً في الشارع لراهنت على دخول الانتخابات .. هي اليوم مجرد طوحين هواء كما يقال، ووزعت بيانات عبر وسائل الاعلام ليس إلاّ.. أما إذا كانت تمتلك الشارع فمن باب أولى أن أية معارضة في العالم تكون أول الساعين لإجراء الانتخابات وتحسب الايام والشهور والسنوات للوصول الى صندوق الاقتراع.. أما معارضة تتحدث عن بيانات والنزول الى الشارع.. فالشارع قال لها: لا.. في كل الانتخابات الماضية وآخرها انتخابات ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م .. وهو نفس الشارع لن يتغير وهو ايضاً المواطن نفسه لن يتغير.. هناك اشكاليات وليس أزمات، كما تدعي ، هناك مشكلة صعدة وهناك مشكلة بعض المحافظات الجنوبية.. لا ننكرها أصلاً، ولا نقول إنّا ملائكة وإنّا صنعنا كل شيء جميل، هناك مشكلات نحن أولاً كحزب حاكم وكسلطة تتحمل مسؤوليتها تجاه الشعب وقضاياه.

لماذا يتصبّب المؤتمر الشعبي العام ولا يتنازل ولو قليلاً للمعارضة لتمشي الامور..؟

- لم يكن المؤتمر يوماً من الايام متصلباً.. المؤتمر كان صاحب التنازلات .. وأنت تعلم أن الرئيس علي عبدالله صالح بالدرجة الاولى هو دائماً صاحب القناعات الراسخة في الحوار، وأن يكون الجميع على سفينة واحدة..

المؤتمر جرّب أحزاب المعارضة.. لكن كما يقال : «ولو كان سهماً واحداً لاتقيته» ولكنه ثانياً وثالثاً ورابعاً.. نحن جرّبناهم قبل الانتخابات الرئاسية الماضية .. ملأوا الدنيا ضجيجاً وكنا نعتقد أن البلاد وأن هذه الاحزاب لن تشارك في الانتخابات لأنهم يحملون مشروعاً وطنياً.. كان ذلك عندما كنا نعتقد ربما أنهم يحملون مشروعاً وطنياً لكن بعدها وقعنا اتفاق المبادئ وأضيف اعضاء منهم للجنة العليا للانتخابات، وبمجرد حصولهم على عضوين في اللجنة العليا للانتخابات تنصلوا عن تنفيذ هذا الاتفاق الذي وقعت عليه كأحزاب..

غير أنكم شكّلتم اللجنة العليا للانتخابات دون معرفتهم؟

- لا .. لا، في الانتخابات الرئاسية الماضية تم إضافة عضو من الوحدوي الناصري وعضو آخر من الاصلاح.. ربما معلوماتك خطأ.

أقصد تشكيل اللجنة العليا الاخيرة..؟!

- لا .. هذا في الانتخابات السابقة وأول شروط تنفيذ ما تبقى من اتفاق المبادئ يونيو ٢٠٠٦م المحددة للانتخابات البرلمانية القادمة هو تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاء، وتنصّل الاخوة في اللقاء المشترك عن تنفيذ الاتفاق.. ثم جاءت مبادرة المؤتمر للبحث في وثيقة قضايا وضوابط الحوار من شهر مارس الى حين تم التوقيع عليها ووقعنا على قضايا أخرى ليس قضية الانتخابات فقط..

لماذا لا تقبلون بمطالب اللقاء المشترك.. هل هي مطالب خارج الدستور والقانون.. هل هي ضد المصلحة الوطنية والتخريب في البلد.. لماذا كل هذا التصلب والمضي في هذا الخصام النكد بين المؤتمر والمعارضة؟

- هل تعتقد أن مطالب المعارضة ترتبط بمصلحة البلد عندما تتحدث عن مطالب المعارضة تتعلق بمدى تحقيقها للمكاسب.. إننا في بلد يحترمنا العالم لأننا متقدمون في تشكيل اللجنة العليا للانتخابات واعلان نتائج في اللجان الانتخابية مباشرة.. هل تراني أستجيب لطلب المعارضة ان يتم اعلان النتائج عبر اللجنة العليا للانتخابات بأغلبية ثلثي اعضائها..

أعتقد أن الاعلان في الميدان هو الاعلان الصحيح أما في حالة ثلثي أعضاء اللجنة فهذا يعني ان تخضع للمساومة ان هذه الدائرة لي وهذه الدائرة لك.. هل هذا يخدم العملية الديمقراطية..

شيخ سلطان شخصياً أنا متفاجئ من لغتك وحديثك الهادئ تجاه المعارضة بهذه الطريقة وكأنها فعلاً بلا وزن.. رغم أنها معارضة يحتشد لها الآلاف بل وعشرات الآلاف في الشارع كما رأينا في الانتخابات الرئاسية، وكل هؤلاء بلا وزن ولا يستحقون لفتة منكم.. هذا غير معقول..؟!

- ربما من يراقبون عن بُعد اعتقدوا في الانتخابات الرئاسية أن فيصل بن شملان سيصل الى دار الرئاسة مجللاً مكرماً..

على الاقل من باب الاحترام..؟!

- كنا نعرف الوزن الحقيقي للمعارضة «المشترك» ولم نكن قلقين في أية لحظة من اللحظات.. لكن أن نقول بأنهم اصحاب وزن كبير.. نعم نحن نحترم الحزب الاشتراكي الشريك الذي حقق الوحدة ويفترض أن يأخذ مكانه في العملية السياسية والعملية الديمقراطية.. وموجوداً بشكل كامل لأنه على الأقل أسهم اسهاماً ايجابياً في خدمة هذا البلد وتحقيق حلمه الكبير وهو إعادة تحقيق الوحدة.. أما أن نأخذ الاطراف الأخرى فماذا تراني أن اقول عن «الاخوان المسلمين».. هل أعتبر ما حدث في افغانستان أو في الجزائر مصلحة يمنية تتحقق كما تحقق في كابول..

عفواً شيخ سلطان لا علاقة له بالمشهد السياسي .. لكن دعني أقول بصفتك أميناً عاماً مساعداً.. هذا الغزل السياسي الذي تستخدمونه مع الحزب الاشتراكي تارة ومع الاصلاح تارة أخرى.. في الاخير هذا الكلام الى أي مدى يأكل ويشرب منه الشعب اليمني..؟!

- أتفق معك بأن الشعب اليمني لن يأكل ويشرب من كل ما يدور اليوم ليس من طرف المؤتمر ولكن ايضاً ما يُطرح من أحزاب اللقاء المشترك.. فالقضية الاقتصادية والحكم المحلي والقضايا المرتبطة بحياة الناس وتحسين الاوضاع المعيشية للمواطنين ليست هماً لدى ولم تطرح مثل هذا الحديث على طاولة النقاش والحوار.. نحن نتحاور على مدى سنوات على قانون الانتخابات وكيف نحقق مكاسب لهذا الحزب أو ذاك.. كيف يمكن أن نضمن مقاعد لهذا الحزب او ذاك.. فأنا أرجو أن تترك الوطن والمواطنين خارج حوارنا مع احزاب اللقاء المشترك لأننا لن نطرح مثل هذه القضايا على طاولة الحوار في أية لحظة من اللحظات .. نحن مختلفون على قانون الانتخابات.

يعني لم تتحاوروا على المواطن ولا على مصالح الناس..

- لم نبحث في هذا الموضوع مطلقاً..

ما هي غاية المؤتمر من تأجيل الانتخابات المحلية..؟!

- أولاً.. المؤتمر لم يكن حريصاً على تأجيل الانتخابات المحلية.. لكن عندما أردنا أن نضع الانتخابات المحلية على التنفيذ جاءت اللجنة العليا للانتخابات والقانونيون وأكدوا أنه من الصعب بل من المستحيل أن تجرى متزامنة مع الانتخابات البرلمانية أولاً لأن كل مركز انتخابي في المحليات هو مركز مستقل بذاته وهو لجنة أصلية.. ولهذا أنت مضطر لأن توجد لجاناً في (٥٦٢٠) مركزاً انتخابياً على مدى ثلاثة اشهر.. ثانياً قضية الترشيحات فيما ان هناك لجنة اصلية للترشيح للبرلمانية وهناك إما (٤٠ أو ٥٠ أو ٦٠) فرعاً أو لجنة أصلية في المحليات.. كل ذلك هو الذي جعل قضية تأجيل الانتخابات المحلية أمراً فنياً مفروضاً..

هل هذا يبرر أن يقوم المؤتمر الشعبي العام بمخالفة الدستور والقانون؟!

- أولاً من قال لك أنه خالف الدستور والقانون.. ويجري تعديلات متى ما شاء ثم أن الفترة حددها القانون.. والقانون هو الذي حددها في السابق، هو الذي أجرى تعديله عبر السلطة التشريعية في الاخير .. فأين المخالفة إذاً..؟

نزلتم الى الناس ووفق القانون من حق الناس أن يختاروا من يخدمهم .. من حق الناس أن يختاروا من يحكمهم.. فاختاروا رئيس الجمهورية بناء على فترة محددة.. واختاروا من يخدمهم في المحليات بناء على فترة ثلاث سنوات.. لم يختاروا أكثر من ذلك.. الآن أنت تفرض على الناس وتلتف على القانون لتمديد فترة أعضاء المجالس المحلية.. أليس هذا مخالفة للقانون والدستور..؟!

- أولاً ورد في الدستور مدة المجالس المحلية يحددها القانون.. ولا اعتقد أن هناك أي التفاف على إرادة الناخبين طالما السلطة التشريعية المنتخبة هي المخولة بتعديل هذا القانون او ذاك.. فمدة المجالس المحلية كانت أربع سنوات في السابق ثم عُدّلت الى ثلاث سنوات ثم عدّلت الآن إلى أربع أخيراً.. هل كان الصحفي غائباً.. الجانب الآخر والأهم هناك إجراء يضاف عند انتخاب المجالس المحلية..

من يعطيكم الحق في تعديل القوانين أن تعدلوا أو تضيفوا ما تريدون.. لماذا هذا اللعب..؟!

- الحديث العاطفي وربما المتفرج يرى الامور مبسطة لكن من يعيش المحك ينظر إلى أن إمكانية البلد، مستوى التطور وقضايا الناس ، قضايا التطور السياسي وغيرها من القضايا الرئيسية التي تفرض عليك في السلطة او البرلمان أن تتعامل معها بشكل موضوعي، أما من أعطاه الحق؟ أقول أعطاه المواطن الذي أوصلنا الى مجلس النواب ومنحنا أغلبية كاملة مفوضة لنعبّر عن مصالحه.

فوضّكم بعد أن اتفقتم معه بأن من سيخدم المواطن ثلاث سنوات وعلى معايير.. ثم خرجتم عن هذا..؟!

- أنا لا يهمني قضية فترة المجالس المحلية.. لأنه طرح مشروع تعديل السلطة المحلية الى حكم محلي على أحزاب اللقاء المشترك في وثيقة قضايا وضوابط الحوار، الى اليوم تتعثر هذه الوثيقة.. وكان يفترض أن نوليها الاهتمام قبل الانتخابات البرلمانية أو قبل التفكير في إجرائها.. لأن الانتقال بالبلد الى اللامركزية أمر في غاية الأهمية.. الانتقال الى نظام الحكم المحلي غاية في الأهمية، حتى لا نتحول الى مناطقيين او قرويين أو شطريين هذه قضايا رئيسية .. لكن لا نأخذ القشور ونترك الجوهر.. وأنتم وسائل الاعلام يجب أيضاً أن تتحدثوا في إطار الانتقال الى الحكم المحلي في الأصل.

لماذا تقبل حكومة المؤتمر ان تتفاوض مع الحوثيين وتقبل ان تتفاوض مع الذين يخطفون السياح.. ولا تقبل أن تتفاوض مع الشرعية الدستورية مع احزاب المعارضة الرئيسية في البلد، شركائكم في الوحدة، شركائكم في تثبيت النصر.. كل هذا لا يستحق الحوار؟

- يا أخي لا أريد أن اقول لك أنك أتيت من كوكب آخر.. أنت تعرف أن المؤتمر الشعبي العام يتحاور ويدعو للحوار وهو صاحب الحوار منذ مارس ٢٠٠٧م حتى أغسطس ٢٠٠٨م لم نتوقف وتم برعاية رئيس الجمهورية أكثر من مرة.. وعندما كان في عدن دعانا و ذهبنا وواصلنا الحوار.

وأين نتائج هذا الحوار..؟!

-اسأل «المشترك».. أنا أقول لك إنه بعد (١٥) يوماً من التحاور في عدن فقالوا هذا لا نسميه حواراً ولكن نسميه تشاوراً.. يا أخي نحن على مدى (١٥) يوماً في حوار، نتحاور ونتفاوض، وتقول لي لا نسميه حواراً ولكن نسميه تشاوراً.. في المحضر ثم انتقلنا بعدها الى الانجاز وأخذنا بتوصيات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالعملية الانتخابية وكُلّف الاستاذ عبدالقادر باجمال شفاه الله بأن يرأس اللجنة القانونية من الطرفين وتنجز هذه المهمة باقصى سرعة وأنجزت خلال أربع جلسات.. فجأة نجد الاخوان في المشترك كلما وصلنا الى نقطة اتفاق يختلقوا اشكالات وليس جميعهم.. بل «الاصلاح» لأن لديهم مشكلة مع الحوار مشكلتهم أن توصيات الاتحاد الأوروبي أعطت للمرأة وزناً كبيراً والاهمية الاولى في قضية الحوار..

لم يقل الاصلاح هذا الكلام..؟!

- أقول لك.. هذه مشكلة عند الاصلاح مشكلة دينية لم يحسمها حتى اليوم..

لكن حسمها على رأيين في مؤتمره العام فمن أراد أن يختار أحدهما؟!

- أنا أريد أن ينزلهم على قائمة الانتخابات ليس داخل هيئاته.. يعني أنه من يريد... الخ.. بمعنى أنه سيردها للاشتراكي والناصري.. نريد للاصلاح أن يؤمن بأن المرأة جزء لا يتجزأ من هذه التركيبة والحراك السياسي..

سؤالي لا يزال.. أين هي النتيجة المثمرة للحوار..؟!

- اتفاق المبادئ قتله الاخوة في المشترك .. وثيقة قضايا وضوابط الحوار قتلها الاخوة في المشترك..

- نحن جاهزون.. وكنّا توصلنا الى اتفاق لتعديل قانون الانتخابات ومن تخلّى عنه.. من الذي تنصّل عن كل الاتفاقات..؟!

المفوضية الأوروبية تطالب بالعودة الى اتفاق المبادئ والخارجية الامريكية والمعهد الديمقراطي..؟!

- نحن سنوقع على بياض بأننا موافقون على اتفاق المبادئ وفي اللحظة التي نتنصل عنه اعتبرونا خائنين لهذا الوطن لأننا نحترم كلمتنا ونحترم توقيعاتنا..

طيب لماذا لا تعودون الى الاتفاق..؟!

- يا أخي المشترك غير قابلين لاتفاق المبادئ لأن فيه تشكيل لجنة الانتخابات من القضاة بحسب ما طلبوا في البداية.. طلبوها في اللحظات الاولى وتنكروا لها في اللحظات الثانية.. المشترك في كل انتخابات يريدون تحقيق مكسب.. في المرة الاولى حصلوا على عضوين في اللجنة العليا للانتخابات .. هذه المرة ربما هم يريدون قضية دعم انتخابي .. يريدون مواقع في لجنة الانتخابات.. يريدون ضمانات من المؤتمر ان يقدم لهم دوائر انتخابية على طبق من ذهب، كان الدوائر ملك المؤتمر.. هذه هي قضاياهم.. يا أخي ليست قضايا الوطن والمواطن همّاً لدى المشترك حتى تقف وتتعصب هذا التعصب..

إذا كنتم موافقين على اتفاق المبادئ والعودة اليه فلماذا تحذّر الخارجية الامريكية من عدم التوافق السياسي بين احزاب اليمن وتحذّر المفوضية الاوروبية بأنها لن تراقب الانتخابات إذا ظل المؤتمر يمضي منفرداً في إجراءاتها؟.

- المفوضية الاوروبية تحدثت بانه إذا لم تدخل الاطراف الأخرى في الانتخابات فإنها لن تراقب، وهذا أمر طبيعي.. لأنها ستراقب العملية التنافسية ويعتبرون كأن المؤتمر سيدخل الانتخابات منفرداً.. فيما هذه المنظمات تتجاهل وتقع في الخطأ عندما تتجاهل القوى السياسية الاخرى ..

القوى السياسية الأخرى على أي اساس هي قوى لا وزن لها في الشارع ولا حضور في البرلمان..؟!

- هل لاتحاد القوى الشعبية الموجود في المشترك قوة ووزن.. هل لحزب الحق قوة ووزن.. هل التنظيم الوحدوي الناصري قوة ووزن.. يا أخي دعنا نُقِلّ أن الاصلاح هو من يتحكم بهذه الاحزاب وهو الذي يلعب على رقعة الشطرنج والآخرون مجرد متفرجين او هو اللاعب وهم المتفرجون.

سلطان العتواني رئيس اللقاء المشترك في الحوار الاخير كان يتحدث بلغة قوية ورأسماله (٣) أعضاء في البرلمان لكنه في حزب من أحزاب اللقاء المشترك استمد قوة حقيقية من كوادر جميع الاحزاب مكتملة..؟!

- أولاً سلطان صديق شخصي وأنا أعتب عليه كثيراً فيما قاله في اللقاء الذي جرى وكان متوتر الاعصاب.. وهو زميل لي.. ودائماً إذا استفز تتوتر أعصابه.. فالأخ سلطان كنت أتمنى ان لايتحدث عن اسقاط النظام وهو يعلم أن من يدير المشترك هو «الاصلاح» وأنه وقع في خطأ عندما سُلم رئاسة اللقاء المشترك .. كان عليه أن يترك الطرف الرئيسي في المعادلة أن يقف في المواجهة في هذا الظرف.. لا أن يتحمّل سلطان العتواني تبعات خطأ اوصواب نجاح أو فشل اللقاء المشترك.. بدلاً من أن يلعب عليه «الاصلاح» ويسلموه رئاسة المشترك.. وهذه وجهة نظري.. ومع ذلك لن يسقطنا اللقاء المشترك ولا تهديدات سلطان ولا حديث سلطان.. ونحن نحترمه ونجلّه ونتمنى ألاّ يكون عصبياً وأن يترك هذا لأصحاب القوى الأخرى.. أنا أتحدث عن سلطان العتواني كشخص .. أما أنا طرف خصم للاشتراكي.. للاصلاح .. للناصري ومازلت أحترمهم..

ماذا يعني للمؤتمر بالضبط استقالة ما لا يقل عن نصف أو أكثر من وزراء الحكومة للتفرغ للانتخابات..؟!

- هؤلاء مرشحون وليس ليتفرغوا للانتخابات.. هؤلاء مرشحون لأن المؤتمر جاد في عملية الانتخابات.. المؤتمر يرى أن الانتخابات قضية رئيسية.. المؤتمر يرى أن قضية الانتخابات ليست إلهاء للناس وانما عليه أن يذهب اليها كما هي عادته وهو مقتنع قناعة كافية بأننا نحترم إرادة الناخبين ونتعامل معها بشكل جدي ومطلق وأن على كل عضو من اعضاء المؤتمر أن يذهب الى الميدان ليختبر مدى قوة المؤتمر وشعبيته ونحن لا نأتي بهؤلاء الاشخاص مجرد زينة وإنما عليه أن يذهب الى الميدان.

يا أستاذ سلطان.. إذا كان المؤتمر يصرّ إصراراً كبيراً على إجراء الانتخابات بهذه الطريقة المنفردة.. فلماذا ترسلون الوسطاء الواحد تلو الآخر الى أحزاب المشترك.. ما معنى ذلك؟

- أولاً لا أعتقد أن من المنطق أن تقول بأن المؤتمر يصرّ وإنما المؤتمر يحترم الموعد الدستوري للاستحقاق الانتخابي .. لأن القضية ليست قضية رغبة وانما قضية احترام لمواعيد والتزامات واستحقاقات أعتقد ان العالم كله لن يقبل بتأجيل الانتخابات وليس المؤتمر فقط لأن مطلب تأجيل الانتخابات أمر مشين للعملية الديمقراطية.

أما لماذا المؤتمر يرسل الوسطاء للحوار مع المشترك.. أقول إن هذه ميزة للمؤتمر.. أنا قلت لك في الإجابة السابقة ان المؤتمر هو من تبنّى عملية الحوار بل ويحرص على الحوار في كافة مراحله..

الأوضاع في البلاد ليست على ما يرام خاصة إذا ظهرت صورة الانتخابات ومقاطعة المشترك والحراك في الجنوب إذا غدت الصورة كعملية استفتاء على الوحدة اليمنية وليس الموقف من العملية الانتخابية.. كيف تقرأون هذا المشهد..؟!

- أقول إن مشكلة هذا البلد اليوم الى جانب المشكلة الاقتصادية، مشكلة الارهاب وهي من القضايا التي تؤرق مضاجع اليمنيين جميعاً.. ويفترض أن يكون ذلك واقعاً يعيشه كل الناس.. هذه في القضايا الرئيسية كما أن هناك بعض الفئات في المحافظات الجنوبية.. هي لا تمثل الجنوب او البسط عليه.. وأقول للمؤتمر وللحكومة عليهم أن يعملوا عملية مراجعة لما حدث في المحافظات الجنوبية.. نحن لا ندعي الكمال.. وأنا كنت موجوداً خلال الاسابيع الماضية في بعض تلك المحافظات وأعتقد أن هذا التهويل الكبير ليس له وجود على أرض الواقع.. لكن التحديات الحقيقية التي توجهنا هي مشكلة الارهاب وما يجري من قرصنة في البحر، وأيضاً ما يجري من محاولات لمشاريع صغيرة هي القضايا الرئيسية التي يجب أن تتجه كل الجهود للتعاون لزحزحة هذه القضايا باعتبارها قضايا وطنية يجب أن يتصدى لها كل الناس.. والآن الانتخابات ستجرى لتثبت لك وللجميع أن كل ذلك اشاعات وادعاءات مغرضة ليس لها وجود.. نعم.. نعم.. إذا لم يشارك الاخوة في المحافظات الجنوبية في الانتخابات يمكن أن تقول استفتاء.. لكن هذا لن يحدث يا أخي العزيز.. يا أخي الناس متنمون لهذا الوطن وملتزمون بالديمقراطية وملتزمون بالمشاركة الشعبية.. ألف أومأة او مائتان هم الذين يفكرون بهذا التفكير القاصر واصحاب المشاريع الصغيرة الذين يريدون الاساءة للمحافظات الجنوبية.. أسألك ماذا جرى في عملية القيد والتسجيل في جداول الناخبين من المحافظات الجنوبية التي لم تشارك في هذه العملية رغم كل البيانات ورغم أن المشترك دعا الى المقاطعة.. لم يحدث شيء.. أنا اقول لك الاخوة في المحافظات الجنوبية والشمالية في صعدة وفي حجة في تعز المواطنون عندهم مشاكل وعلى المؤتمر ان يعمل على معالجتها.. وهذه مشاكل ليست في عدن او حضرموت بل هي موجودة في كل المحافظات، على المؤتمر ان يعمل على تصحيح هذه الأخطاء.. وعلى المؤتمر ان يولي المحافظات الجنوبية اهتمامه الكبير بحيث تصحح الاخطاء ويعطيها الأولوية الاولى حتى نستطيع ان نضمن أننا أدّينا واجبنا..

إلى أين تتجه الأمور.. وما هو المستقبل؟

- المستقبل لا نحدده لأن من يرسمه هو الله عز وجل .. علينا أن نخطط ونرسم في أهداف نعمل على تحقيقها، لكن الله هو من يمتلك ناصية الامور..

ما هي الكلمة الاخيرة .. للشيخ سلطان البركاني في نهاية اللقاء..؟!

- الشكر والتقدير لكم أولاً.. والدعوة للاخوة في اللقاء المشترك ، وأكررها مرات ومرات أن يغلّبوا المصلحة الوطنية على المصلحة الخاصة وأن يكون الولاء الوطني قبل الولاء السياسي.. وأن يشاركوا في العملية الانتخابية بشكل جدي وصادق.

وفي اللحظة التي يفوزون - كما يدّعون- بالاغلبية، فإننا سنسلم لهم وعلى طبق من ذهب وسنعدّ مشاريع احتفالات في كل فروع المؤتمر للأخوة في المشترك إذا فازوا في الانتخابات.

الشعب سيتصدى للفوضويين في الشارع

مشكلة «الإصلاح» مع الحوار في توصيات الاتحاد الأوروبي

الاشتراكي شريك في تحقيق الوحدة ويفترض أن يأخذ مكانه في العملية السياسية

لم يطرح المشترك أبداً قضايا الشعب على طاولة الحوار

المؤتمر ليس متصلباً في مواقفه.. ودائماً هو صاحب التنازلات

نريد الاصلاح ان يؤمن بأن المرأة جزء من المجتمع

موسم «المضاربة» على البرلمان

محمد انعم

وصل عدد الأشخاص الذين يعتزمون الترشح لخوض الانتخابات البرلمانية القادمة في بعض الدوائ الى خمسة وعشرين شخصاً وفي بعض الدوائر الاخرى الى عشرين وسواها الى عشرة «أقل حاجة».. هذه «التشعبية» صارت منتشرة في أغلب دوائر الجمهورية بصورة تدعونا الى ضرورة التأمل في سلبيات وإيجابيات هذا التسابق أو المضاربة مع ايماننا أن الترشح هو حق مكفول دستورياً والجميع من حقهم خوض التنافس الانتخابي سواء زكتهم أحزابهم أو قبائلهم أو فالبديل «مستقل»..

هذا التدافع بقدر ما يكشف لنا عن اللوحة الرائعة للديمقراطية خصوصاً وان ثمة أصوات حزبية تزعم باطلاً أن لا ديمقراطية بدونها وذهبت الى القول أن مقاطعتها للانتخابات ستكون إعلان نهاية الديمقراطية لكن الواقع يظهر أن اسماء عديدة من أحزاب المشترك حاضرة وبكثرة في كل دائرة انتخابية تعتزم خوض الانتخابات سواء بقائمة المشترك أو «المستقلين»..

حقيقة لا يهمنا موقف قيادة المشترك أو مضاربة قياداتها الوسطى على التنافس الانتخابي المبكر، بقدر ما يهمنا حاجة الوطن الى مجلس نواب قادر على أن يكون عند مستوى التحديات التي تواجهها بلادنا، بمعنى أوضح أن غياب المعايير للترشح قد ترك الباب مفتوحاً بهذا الشكل ، الأمر الذي يدعونا الى الشعور بالحزن على سوء استغلال الديمقراطية وتحويلها الى نوع من انواع العبث أمام تطلعات شعبنا نحو التطور والتقدم وبناء يمن جديد.

بهدوء ان علينا أن نرشح الاشخاص الذين نجد أنهم جديرون على تقديم شيء للوطن.. هؤلاء فقط ننتظر منهم ان يقدموا للوطن والمواطن الكثير من الفوائد التي نجني ثمارها جميعاً، وهذا يجعلنا ان لا ننجر لعواطفنا ونُمنى الاشخاص الذين يلهثون لتحقيق مصالح شخصية ولا يرون أية مسؤوليات أو مهام لمجلس النواب، عدا الحصول على الحصانة والراتب المغري فقط..

صراحة نحن أمام مرحلة توجب على كل الذين يعتزمون الترشح أن «يفرملوا» من الهرولة والاندفاع للتنافس الانتخابي المقبل، وان يدركوا ان المرحلة والمصلحة الوطنية تتطلب ليس تقديم اروع صور الايثار بين بعضنا البعض بل ان يضحوا من أجل المصلحة الوطنية.. ونعتقد أن اختيار ممثلي الشعب بهذا البعد الوطني هو من أبرز أجندة المؤتمر الشعبي العام نحو بناء يمن جديد ومستقبل أفضل، وهذا يستدعي من أعضاء المؤتمر وأنصاره أن يستشعروا مسؤولياتهم تجاه الشعب والوطن، ويدركوا حجم التحديات الراهنة والمهام المستقبلية.

لذا فإن طغيان الاهواء الشخصية تتعارض مع التزام المؤتمر الشعبي العام بتنفيذ برامجه الانتخابية الرئاسية والمحلية والنيابية، وإذا لم يضح أعضاء المؤتمر الشعبي الآن ويستوعبوا ما يجري حولهم، فإنهم سيعملون على تنفيذ ما عجز عن تنفيذه الشموليون من أعداء الوحدة والديمقراطية، سواء بفوز عناصرهم بعضوية البرلمان او باسقاط العناصر المؤتمرية، التي يراهن عليها تنظيمنا الرائد لمواصلة استكمال بناء الدولة اليمنية الحديثة.

ندرك أن أبناء شعبنا وفي المقدمة اعضاء وأنصار المؤتمر الشعبي العام هم رجال المرحلة وبناة اليمن الجديد وهم أرفع من أن يسقطوا مع أولئك الذين يسعون لتحقيق مشاريع صغيرة.